موازين القوى في ظل التهديدات اللاتماثلية في العراق

م.د زينب ضياء عبود

الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية – العراق

المستخلص

يتناول هذا البحث موازين القوى في ظل التهديدات اللاتماثلية التي يواجهها العراق، ودور الحشد الشعبي بوصفه قوة توازن مستحدثة في معادلة الأمن الوطني. ينطلق البحث من فرضية أن الحروب غير التقليدية التي شنّتها التنظيمات الإرهابية – وفي مقدمتها تنظيم داعش – استدعت بناء قوة شعبية مقاتلة قادرة على مواجهة هذا النمط من التهديدات الذي عجزت القوات النظامية وحدها عن التصدي له. وتستعرض الباحثة مفهوم توازن القوى وأبعاده البنائية والسلوكية، ومراحل حرب العصابات التي مارسها التنظيم في العراق، ثم تبيّن كيف استطاع الحشد الشعبي – استنادًا إلى فتوى المرجعية الدينية العليا في حزيران 2014 – أن يحقق انتصارات ميدانية في تكريت وآمرلي وجرف الصخر والفلوجة. وتخلص الدراسة إلى أن الحشد الشعبي يمثل صمام أمان للدولة العراقية في مواجهة التهديدات الإرهابية المستقبلية، وأن استمراره ضرورة استراتيجية لضمان توازن القوى وحماية المنطقة من مشاريع التفكيك والفوضى.

الكلمات المفتاحية: موازين القوى، التهديدات اللاتماثلية، العراق، الحشد الشعبي، الإرهاب، التوازن الاستراتيجي.

Balance of Power in Light of the Asymmetric Threats in Iraq

Assist. Lect. Zainab Dhiaa Aboud

Al-Mustansiriya University - College of Political Science - Iraq

Abstract:

The researcher concludes from the above in light of the data of the Iraqi reality and the extent of its relation to the regional and international factor، that there are roles for the popular mobilization “PMF” in order to maintain the balance of political، military and security forces in the region، the most important and most prominent of which is the political role after the liquidation of the terrorism file، by confronting political terrorism with the corruption it entails. To the collapse of its security system، which made it easy for terrorist groups to invade its cities and threaten its political system.

And the military and security role that stems from the continued support for terrorist groups and use as a tool in order to achieve the interests and objectives of the larger countries، foremost of these countries is the United States of America "USA"، which is keen to guarantee the flow of pressure and ensure the security of Israel and its allies in the Middle East، even if by spreading chaos، dismantling states and fragmenting the region into rival entities.

Keywords: Balance of Power، Asymmetric Threats، Iraq، Popular Mobilization، Terrorism، Strategic Balance.

المقدمة

بتاريخ 13 / حزيران 2014 قررت المرجعية العليا في النجف الأشرف أن ينهض العراق بكل قوته المتمثلة بشبابه وعقيدته وإيمانه ومقوماته الاستراتيجية والجيوستراتيجية لمواجهة خطر (داعش) الإرهابي الذي بات يهدد العراق وسيادته وأمنه وأهله في ظل الصراع والتوظيف الدولي والإقليمي للإرهاب والجماعات الإرهابية، حيث كانت أغلب هذه الجماعات تعمل بأسلوب الاحتراب الطائفي وإثارة الفتنة المذهبية حتى تمكنوا من اختراق الحدود العراقية بأكثر من جهة وعبورهم على شكل عصابات متسللة لا يمكن للجيش وحده السيطرة عليها وملاحقتها، ليس ضعفا في وحدات الجيش العراقي بل لخاصية المعارك التي كانوا يتبعونها، فليس لجيش نظامي أن يدخل معارك مع عصابات داخل المدن أشبه ما تكون حرب شوارع، فهنا برزت أهمية وجود الحشد الشعبي الذي تأسس إثر فتوى الجهد الكفائي التي أصدرها سماحة السيد علي السيستاني من النجف الأشرف في 13 / حزيران 2014

والتي خاطبت الشخصية العراقية لتذكيرها بما لديها من عناصر قوة، منوهة إلى سعة حجم التهديد الذي يواجهه، غير أنه ذكّره بمعاني البطولة والشجاعة والإقدام وتحمّل المسؤولية ولا سيما في الظروف الصعبة والعصيبة والتي تتماهى والظروف القائمة في العراق.

ولم يقتصر الخطاب عند الفرد العراقي، بل انتقل إلى القوات المسلحة معلقة دعمها وإسنادها لها واصفة دفاعها بالمقدس، لتذكرهم بضرورة الثبات والدفاع عن حرمات العراق ووحدة أراضيه وسيادته وحفظ الأمن والاستقرار والذود عن مقدسات المسلمين ولتبشرهم بمقام الشهادة في حال التضحية من أجل هذه المبادئ.

بل أبعد من ذلك كانت الفتوى مساندة للدولة العراقية التي حاولت الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية تجريدها من الشرعية، حين وصفت ما حدث بالانتفاضة ضد النظام السياسي، وأن الذي قام بها أبناء العراق من ثوار العشائر وفصائل المقاومة، فأعادت الفتوى للدولة هيبتها وشرعيتها وجندت كافة أبناء الشعب العراقي ضد العدو الذي يستهدفهم جميعا، الأمر الذي بات اليوم واضحا للعالم ودول الإقليم وحتى من كان يُحسب على حواضن التنظيمات الإرهابية.

ومن هنا نسلط الضوء في هذا البحث على أهمية دور ووجود الحشد الشعبي ومدى انعكاساته الدولية والإقليمية وقلبه لموازين القوى بما يجعل العراق فاعلا في التوازن الإقليمي وقادرا على الدفاع عن سيادته ووحدة أراضيه، فمن خلال التعرف على طبيعة التهديدات اللاتماثلية التي تعني الحروب غير التقليدية، سيتم بحث موضوعة موازين القوى ودور الحشد الشعبي في الحفاظ على التوازنات الإقليمية.

موازين القوى في ظل التهديدات اللاتماثلية في العراق

أولا : التهديدات اللاتماثلية (الحروب غير التقليدية)

يعد المفهوم الشامل لتوازنات القوى " الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والإقليمية لدولة منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها ، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر ،وبما يمكّنها أيضاً من التحرك السريع و حرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها يحقق الاستقرار، ويطلق على هذا المفهوم أيضاً التوازن الاستراتيجي (ديوك، 2004) .

ويتميز هذا التوازن بثلاث سمات، هي (Goldstein وفريمان، 1990) :

1. تكافؤ مجموعة من المتغيرات، فإذا استمر هذا التكافؤ عُرف بـ (التوازن الاستراتيجي المستقر)، وإذا تغيرت حالته سلباً وإيجاباً سُمي بـ (التوازن الاستراتيجي غير المستقر) .
2. إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة يعتمد على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها، أو قد يتم من خلال تحالفات تعبّأ فيه مقومات القوة القومية للدولة المتحالفة ضد التهديدات الموجهة للتحالف .
3. لهذا التوازن ثلاثة أبعاد :

- البعد البنائي الذي يتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول .
- البعد السلوكي الذي ينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة، دولية أو إقليمية.
- البعد الذي يقيم من خلاله حالة القيود أو الرفض للقوى الفاعلة .

وعليه فإن مفهوم التوازن هو الحالة المستقرة، وبالرغم من أنها ليست بالضرورة مثالية دائماً، لكنها توحي بالاستقرار وعدم التوتر، ويستخدم علم السياسة مصطلح التوازن للإشارة إلى الحالة المستقرة على أسس عقلانية، فيقول النظام قائم على توازن السلطات كإشارة إلى نظام لا يخضع لهيمنة سلطة واحدة، كما يُستخدم مصطلح قوى سياسية متوازنة (عرابي، 1991)

ويبدو أن مفهوم التوازن ما زال يكتنفه الغموض لدى الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها أيضاً افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي (حسين، 2006) .

ومن هنا يذهب أحد الباحثين في العلاقات الدولية (مقلد، 1984) إلى أن التوازن ينشأ في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدولة الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن وليست الطريقة الوحيدة .

ويضيف بأن سياسة القوة سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية ، وهي المدرسة التي تُعنى بظاهرة القوة، وإن الدول حين تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته سلاح في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها (Chandra، 1982) .

ويعرف كاسلري – أحد وزراء الخارجية البريطانية – ميزان القوى بأنه الإبقاء على حالة من الاتزان بين أعضاء الجماعة الدولية، حيث لا تتمكن أي من الدول من زيادة قوتها بدرجة كافية لأنْ تمكنها من فرض إرادتها على باقي الدول (Gulick، 1955) .

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق توازن القوى يقتضي الحيلولة دون تمكين أي دولة من أعضاء المجموعة الدولية من زيادة قواها إلى الحد الذي تصبح معه قادرة على إجبار باقي الدول مجتمعة على الامتثال لإرادتها (حسين، 2007) .

وقد أثبتت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م على مدى ما وصلت إليه منظمات الإرهاب من استخدام التقنيات الفائقة في التخطيط لعمليات محدودة، ضد أهداف حيوية هامة، وتنفيذها مسببة خسائر فادحة في دول كبرى، تفوق خسائر حرب شاملة بقوات نظامية ، وقد يتعذر على القوات النظامية العسكرية الوصول إلى هذه الأهداف، الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي – جورج بوش – يُطمئن الشعب الأمريكي بأنه سوف لن يتعرض لما تعرض له مرة أخرى معلناً الحرب على الإرهاب في 13 أيلول 2001م وأن هذه الحروب سوف يستخدم فيها كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية (Bassiouni، 1975) .

فقد استخدمت التنظيمات الارهابية العنف ضد الحكومات وأهداف مختارة من المنشآت أو الأشخاص بهدف بث الرعب ونشر الذعر لتحقيق شعار (ارعب عدوك وانشر قصتك)، أي أقل عدد من الضحايا وأكبر عدد من الناس (An Overview of International Terrorist Organization، 2003) . وهكذا أصبح الإرهاب بديلا عن الحرب التقليدية .

وعلى هذا الأساس ظهر ما يُعرف بحرب العصابات الذي ينطوي على أسلوب للقتال المحدود، يقوم به مجموعة من المقاتلين، وذلك في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب، وبغض النظر عن كون هذه الفئة من المقاتلين من القوات الحكومية أو غير النظامية (حريز، 1996)

وأثبتت الدراسات أن ثمة علاقة بين عصابات الجريمة والإرهاب، وخاصة أنها تشكل خطراً يهدد الأمن الداخلي للدول لا يقل عن الحروب العسكرية من حيث النتائج المروعة (Reich، 1998) .

وعلى صعيد ما تتعرض له الدول – ومنها العراق – من هذه الموجة من الإرهاب فإن هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في استمرار وتنامي شوكة هذه الظاهرة، ومنها كيفية تعامل التنظيمات الإرهابية مع البيئة الدولية ، وما تسمح متغيراتها الأخرى من التكنولوجيا المتقدمة في الاتصال والسلاح، ومن وجود بعض الدول التي تُعد أراضيها بيئة صالحة لدعم الأنشطة الإرهابية سواء كان دعمها معنوياً بالإيواء أو دعماً سياسياً أو دعماً فنياً كتقديم أموال وذخيرة وسلاح (بن سليمان، 2002) .

ويعاني العراق كبعض البلدان العربية – مصر والجزائر وسوريا – من بعض الحركات الإرهابية التي تتخذ من الإرهاب أسلوباً لها لتحقيق أهدافها التي تتمثل في الابتزاز السياسي أو الضغط على بعض الحكومات لتغيير سياساتها وما إلى ذلك من أهداف (Schumacher، 2006). حيث تدعو بعض هذه الحركات لإقامة ما تسميه بالدولة الإسلامية، إذ تحاول تقويض أركان النظم السياسية .

وقد ساعدها في ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م على ضوء استراتيجيتها لإعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وإضعاف العالم العربي لصالح أمن إسرائيل والاقتراب من إيران وسوريا استعداداً لاستئناف الطريق الذي بدأته في أفغانستان (هيكل، 2003) .

ويتمثل بعض أهداف الاستراتيجية الأمريكية على ضوء الغزو الذي قامت به عام 2003 في الهيمنة على العراق وجعله نقطة الانطلاق المركزية في التحرك الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،في مقابل توقع حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج خلال عملية تفكيك بعض الدول وإعادة تركيب أنظمة حكم جديد (غانسر، د.ت.) .

ويبدو أن الخطر الأكبر الذي واجه العراق بعد الغزو الأمريكي هو الإرهاب والجماعات المسلحة التي اجتاحت ثلث مساحة العراق وتمكنت من إسقاط ثاني أكبر مدينة – الموصل – ووصولها إلى تخوم بغداد ،والتي تمخضت عن صدور فتوى الجهاد الكفائي وتأسيس قوات الحشد الشعبي .

فقد بات من الواضح أن القدرة العسكرية النظامية لا يمكنها التعاطي بصورة فاعلة مع الخطر الإرهابي، لا سيما أن التنظيمات الإرهابية في العراق، وفي مقدمتها ما يُعرف بتنظيم (داعش) هو من التنظيمات القتالية الشبه عسكرية التي تلعب دور البقاء في الخلف في مواجهة القوات العسكرية .

وتفيد بعض الأبحاث التأريخية خلال الثلاثين سنة الأخيرة لفترة الحرب العالمية الثانية ، وما تلاها من أحداث قريبة منها مفادها ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الاطلسي وسعياً منهما بتنسيق مع المحور الرأسمالي في أوربا إلى خلق ميليشيا يمينية مسلحة سميت بـ " ابقَ في الخلف" **stay behind** التي يتركز

على تقليص مستوى تأثير اليسار الماركسي في المجتمعات الأوربية ، بقصد حاجز فولاذي للالتفاف على الدور السوفياتي في أوربا (Walzer، 1992) .

وقد صُممت هذه الجماعات لمواجهة الخصم المتقدم تقنياً والمجهز جيداً، بعكس العلاقة التقليدية بين الجنود والمدنيين. في الحرب التقليدية يخاطر الجنود بحياتهم لحماية المدنيين، أما في العصابات فيضحي المدنيون بحياتهم لحماية العصابات الذين يختبئون بينهم، والذين لا يمكن تمييزهم بسهولة عن المدنيين العاديين (Mack، 1975) .

وعليه فإن هذه النزاعات والحروب تخرج عن إطارها التقليدي، ولا سيما أن هذه الجماعات الإرهابية تتخذ المدنيين دروعاً بشرية لتوفر لها الحماية في مقابل القوات العسكرية النظامية، الأمر الذي يتطلب فصائل قتالية شبيهة ومناظرة لهذه الجماعات بهدف تصفيتها والحيلولة دون استمرار تهديدها للدولة والذي ظهر للعيان في العراق على خلفية تأسيس الحشد الشعبي لمواجهة هذه الجماعات .

والنزاع غير المتماثل يدار بين الفريقين غير المتكافئين بالقوة، إذ يسعى الفريق الأضعف إلى تحييد قوة خصمه، التي تشمل تفوقه التكنلوجي باستثمار النقاط الضعيفة لدى خصمه (Cronin، 2002) .

وحرب العصابات هي الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن استخدامها للتفوق على حكومات قائمة وعلى حليفاتها المتفوقة بالقوة المادية ،أما الاستراتيجية الأخرى فهي الإرهاب (أزنغست وأريغوين، 2013)

فالحرب غير التقليدية قديمة مثل الحرب التقليدية وتتميز بإرادة تجاهل تقاليد الحرب ،سواء كان ذلك بالسخرية من القيود على شرعية أهداف العنف أو برفض القبول بالنتائج التقليدية للمعارك (بدوي، 2014) .

والذي يشهده العراق في ظل معركة الدولة ضد الجماعات الإرهابية هو قتال لا تماثلي غير متجانس من شأنه أن يفوّت على الدولة صلاحياتها السياسية في الداخل وقوتها الاستراتيجية في الخارج (صبحة، 2001) .

فالقتال الدائر بين (داعش) والجماعات المتحالفة معها يدخل ضمن دائرة الحروب التي تقوم على تجنيد السكان المحليين أو جزء منهم ضد القوات العسكرية للسلطة الحاكمة التي تكون في نظرها أما فاقدة للشرعية أو تخالفها في فكرها ونهجها، وتعرف أيضاً بأنها حرب بأبسط الأشكال وأرخص الأدوات من قبل طرف ضعيف ضد طرف قوي يفوقه في القوة والعدد (المقرن، 1245هـ) .

وهنالك بعض الخصائص والسمات للجماعات التي تمارس هذه الحروب، والتي يتسم بها تنظيم (داعش)، وهي (حسن، د.ت.) :

1) العمل على كسب التأييد الشعبي واستمالته لصالحها
2) استثمر تنظيم (داعش) الإخفاقات التي شهدتها العملية السياسية بعد انهيار النظام السابق عام 2003م والمعارضة التي تبنتها بعض القوى والأحزاب المتضررة من هذه العملية لتمارس العنف

طيلة الفترة الممتدة من عام 2003 – 2017م – والذي انتهى بالاعتصامات التي عمت المناطق القريبة ، والتي مكّنت التنظيم من إيجاد بيئة حاضنة ، ولعل شواهد هذه الحواضن كثيرة أبرزها غياب المقاومة من قبل أهالي هذه المحافظات للتنظيم، وينطبق ذلك حتى على مستوى قوى الأمن الداخلي في هذه المناطق، إذ كان في الموصل 27000 عنصر أمني ، والأنبار 25000 ، ومع ذلك استطاع التنظيم السيطرة على هذه المناطق من دون أي مقاومة

3) المباغتة وغياب المواجهة المباشرة مع القوات النظامية

اذ تعتمد الجماعات التي تتبنى حرب العصابات أسلوب (الكر والفر) من أجل إنهاك واستنزاف الطرف الآخر ومحاولة إلحاق أكبر قدر من الخسائر، وهو ما مارسته القاعدة سابقاً وتنظيم (داعش) حالياً من عمليات استنزاف وإنهاك للدولة العراقية بشتى الأساليب والوسائل المختلفة .

4) التعبئة العقائدية تتبنى الجماعات المسلحة المذهب السلفي المتطرف، وتحاول أن تستميل أبناء المناطق الغربية الذين يتبنون المذهب ذاته ولكن بشكله المعتدل، وتحاول هذه الجماعات دفعهم باتجاه التطرف والتشدد، مستفيدة من صراعات العملية السياسية الجارية في العراق .

أما بخصوص المراحل التي تمر بها حرب العصابات، فهي ثلاث، توزعت على العملية السياسية العراقية، وعلى الشكل التالي (Cimbala، 2000)

المرحلة الأولى : الاستنزاف (الدفاع الاستراتيجي) .

مارس التنظيم للفترة الممتدة من (2005 – 2012) الإرهاب المنظم، بحيث بلغ عدد ضحايا التنظيم (760000) من العراقيين، بالإضافة إلى التدمير المادي خلال هذه الفترة .

يستخدم التنظيم استراتيجية غير مباشرة لتفاديه الدخول في مواجهات مع العدو ، انتظاراً لظروف أكثر ملاءمة من حيث التفوق ليسهل تدميره ودفع الخصم إلى معارك جانبية لاستنزاف موارده وإضعاف إمكانياته في المواجهة الرئيسية (Opitz وفورد، 2001) .

المرحلة الثانية : التوازن الاستراتيجي :

مارس خلالها تنظيم (داعش) التمرد للفترة من (2012 – 2014) وتتمثل بالتظاهرات والاعتصامات التي استطاع من خلالها تحدي النظام السياسي، ووظف الاعتصامات لإعطاء شرعية للعنف السياسي من جهة ، وبث من جهة أخرى التطرف بين أهالي تلك المناطق، وعلى مستوى واسع تمهيداً لمرحلة الحسم (العبدوني، د.ت.)

المرحلة الثالثة : مرحلة الحسم (10\6\2014)

مارس من خلال التنظيم الحرب الداخلية المتمثلة بسيطرته على المحافظات الغربية الأربع وبعض المناطق المحاذية لبغداد، ليبلغ عدد ضحايا التنظيم خلال فترة الحسم إلى أعلى مستويات العنف التي شهدها العراق منذ انبثاق العملية السياسية بعد 2003م والتي تقدر بـ (28719) ضحية.

وتأسيساً على ما تقدم يكون الحشد الشعبي بوصفه مكونا تحتيا حيويا هو الأنسب للمواجهة، لثلاثة اعتبارت أساسية (عبد الرزاق، 2016) .

- الاعتبار الأول :

إن الحشد الشعبي مكون أساسي قتالي لا تماثلي يشتغل بطبيعته الهوياتية بنفس المنطق القتالي للتنظيمات الإرهابية، مما يجعل الأخيرة وفق القواعد القتالية تنتكس ،،وخصوصاً أن فلسفة هكذا حرب لم تجد بعد علاجاً قتالياً نظامياً لألقابها .

- الاعتبار الثاني :

إنه بما هو حشد شعبي ذو رؤية جغرافية محلية يتحول إلى منصة قتالية دفاعية أمام أي بؤر جديدة تفتحها التنظيمات الإرهابية، لأنه غير مدخول بسقف الأوليات الحربية التي تكون لدى المؤسسة العسكرية .

- الاعتبار الثالث :

ويمكن اعتباره أكثر أهمية من سابقيه كون التنظيمات الإرهابية بصفتها إحدى تمثلات المؤسسات القتالية غير النظامية التي توظف لتحقيق مشاريع دولية تلعب دور الفيالق المتقدمة لتسيير عملية التقسيم، فيكون الحشد الشعبي المواجه لها بما هو مكون محلي ، ليس قادراً على نسف هذه الفيالق المتقدمة فحسب، بل سيكون حامياً للوجود الهوياتي المحلي بشكل يقطع الطريق على المشروع التقسيمي الذي يرتفع في أكثر من منطقة جغرافية في عموم المنطقة (حيدر، 2009) .

وعلى هذا الأساس تصبح المواجهة القتالية الشعبية استراتيجية حربية فعالة كونها تسد الثغرة النظرية في الثقافة القتالية النظامية، كما تنهي في الوقت ذاته الوجود العدائي الذي يشتغل لتسيير عملية التقسيم، ما دام البعد الشعبي التلاحمي يقهر الخطوة التطهيرية التي تسعى إلى تحقيقها هذه التنظيمات الإرهابية .

- الاعتبار الرابع :

إن العملية القتالية الشعبية بوصفها حربا ثانوية دفاعية هي أجلى صور الحروب العادلة والتي لا يمكن لأي مكون حكومي حتى لو كان استكبارياً التنطع بخصوصها ، وفي نفس الوقت تلعب دور اللحمة الوطنية والإقليمية على حد سواء .

فعندما أعلنت الإدارة الأمريكية – بزعامة الرئيس الأمريكي جورج بوش – عن استراتيجية الحرب على الإرهاب، إنما فتحت كقوة سياسية وحقوقية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باعتماد سياسة الكراهية

على العالم أجمع ، وتصفية حساباتها مع أنظمة سياسية بالكامل دون ارتهان إلى القانون الدولي (تشومسكي، 2003) .

وإن استراتيجية الحرب على الإرهاب أدت إلى زعزعة أمن دول كثيرة في المنطقة من الشمال الإفريقي إلى الشرق الأوسط، بل حتى إنها تتجه قُدُماً إلى آسيا الوسطى والمنطقة الأوراسية ، وهو خطر حيوي داهم يهدد الدول بالتفتت الجغرافي (حسين، 2015) .

وعلى ضوء الحروب التي شنتها التنظيمات الإرهابية المسلحة ضد العملية السياسية بمراحلها الثلاث، وهي حروب –كما اتضح مما تقدم – لا يمكن للجيوش النظامية مواجهتها أو إيقافها أو حتى الوقوف بوجه زحفها وتقدمها ليبرز الحشد الشعبي بصفته القوة الوحيدة – إلى جانبه المؤسسة العسكرية النظامية – التي يسعها الوقوف بوجه هذه الجماعات المسلحة – وبالذات تنظيم (داعش) الخبير بحروب العصابات والحروب غير التقليدية – لجملة أسباب، أهمها (قناة العالم، د.ت.):

- إن الحشد الشعبي قوات مارست الحروب والمعارك غير النظامية، وتمرست عليه لفترة طويلة، لا سيما أنها تجيد قتال المدن وحرب الشوارع .
- إنها قوات عقائدية – وبمختلف مكوناتها – تواجه جماعة تحمل عقيدة متطرفة ومن ثم فإن هناك نوعاً من التوازن تتطلبه مثل هذه الحروب وتبدو متعذرة وصعبة على القوات النظامية
- الامتثال لفتوى المرجعية الدينية وما تحمله هذه الفتوى من معاني الجهاد والدفاع عن المقدسات والحرمات .

وتأسيساً على هذه الأسباب تمكنت قوات الحشد الشعبي من تحقيق انتصارات في كافة المعارك التي خاضتها ضد تنظيم (داعش)، ولم يتمكن هذا التنظيم من الصمود في كافة المواقع، واستحال عليه استعادة شبر واحد من الأراضي التي كان يحتلها قبل هذه المواجهة المتكافئة .

وتبدو بعض نتائج تلك المعارك اللاتماثلية وغير التقليدية في معركة تحرير مناطق حزام بغداد، ومنها منطقة جرف الصخر، إذ بدأت عملية تحريرها في (24\10\2014م) واستمرت ليومين، خاضتها القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي ، وكان هدفها استعادة السيطرة على ناحية جرف الصخر الاستراتيجية في محافظة بابل والقريبة من بغداد وكربلاء ، ولما تشكله من خطر على المناطق المقدسة (النجف وكربلاء) التي كانت مسرحاً لإرهاب داعش والتي تسبقها تهديدات ذلك التنظيم بشن هجمات ضد ملايين الزوار الذين يحيون يوم عاشوراء (قناة العالم، د.ت.) .

كما تمكن الحشد الشعبي من فك الحصار الذي دام لأكثر من ثمانين يوماً عن ناحية آمرلي التابعة لقضاء طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين، وذلك بتاريخ (2\9\2014م) (وكالة التفسير نيوز، د.ت.) .

وخاضت قوات الحشد الشعبي معارك عنيفة ضد عصابات (داعش) لاستعادة السيطرة على المناطق التي اجتاحها، كالسعدية وجلولاء وحوض حمرين ومناطق شمالي المقدادية وشرق المنصورية ، لتعلن يوم (2015\1\26م) عن تحرير كامل مدينة ديالى (صحيفة المراقب العراقي، د.ت.).

وتمكنت قوات الحشد الشعبي بعد أن خاضت عدة معارك عنيفة من دون أي إسناد أو غطاء جوي من استعادة محافظة صلاح الدين، وكان ذلك في (2015\12\26م) ، وليبدأ بعد تلك المعارك العد العكسي لهزيمة هذه الجماعات الإرهابية [1] .

واستمراراً لذلك استطاع الحشد الشعبي تحرير الأنبار بما فيها قضاء الفلوجة معقل الجماعات الإرهابية والتي كانت تنطلق منها لممارسة العنف والإرهاب في العاصمة بغداد ، فضلاً عن أن هذه القوات توشك على تحرير الموصل بالكامل، ليسهم هذا الحشد بعد هذه المعارك وتطهير العراق من دنس هذه الجماعات في بناء الدولة العراقية الحديثة وفق معايير حقوق الإنسان والمواطنة ومبادئ الديمقراطية .

لا شك أن الإنجازات والانتصارات التي حققها الحشد الشعبي والتي استطاع من خلالها تحرير غالبية المدن والمناطق التي كان يحتلها تنظيم (داعش)، تثير العديد من التساؤلات بخصوص مستقبل الحشد الشعبي والتحديات التي يواجهها في الداخل، فضلاً عن التحديات الإقليمية والدولية .

فبالرغم من ارتباط هيئة الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة، وتلقيها الأوامر العسكرية منه ،غير أن ثمة ضجة محلية وإقليمية ودولية تهدف إلى النيل من هذه التشكيلات، وربما تنظر إليها وإلى التنظيمات الإرهابية بعين واحدة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على الطبيعة القانونية للحشد الشعبي والتحديات التي تواجهه والمستقبل الذي سيكون عليه كقوة أساسية في الحفاظ على ميزان التوازنات الأمنية والسياسية في المنطقة الإقليمية والعراق .

ثانيا : الحشد الشعبي قوة التوازن

إن العديد من البلدان، ومنها الجزائر وفيتنام، شهدت تجربة الجيوش التي تقوم على أساس جماهيري من غير القوات النظامية العسكرية ، والتي غالباً ما تؤسس من أجل الدفاع عن الوطن ضد الأخطار التي تهدده ومنها الغزو الخارجي باعتبارها قوة بشرية ضاربة ، تمتلك الشرعية الوطنية .

وفي العراق وعلى خلفية سقوط النظام السابق لم تستقر الأوضاع الأمنية في ظل تجاذبات سياسية وإرباك أمني اشتدت وطأته ، فأدى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية وطائفية ، جعلت البلد في مواجهة أقوى وأخطر تحدٍ تمثل بالغزو الداعشي لبعض مدن العراق ، والذي استدعى المرجعية الدينية لتحمل مسؤوليتها في الدعوة إلى الجهاد الكفائي .

واستجابة لتلك الدعوة تشكل في العراق جيش جماهيري هدفه الدفاع عن الوطن وتقديم الدعم والإسناد للقوات المسلحة العراقية النظامية، وكانت بواكير شرعيته أنه وليد فتوى المؤسسة الدينية التي لعبت العديد من الأدوار في حفظ الوطن وديمومة الدولة تجاه مختلف الأخطار التي كانت تهددها .

هذا الجيش الجماهيري هو الحشد الشعبي الذي ضم كافة مكونات المجتمع العراقي ، والذي لم يكد يتشكل وينتظم حتى ارتفعت معنويات الشعب بصورة عامة وقواته المسلحة بصورة خاصة ، وعلى خلفية امتلاكه الحماس الوطني والتوجه العقائدي المضاد لعقائد التكفير والقتل ونشر الفوضى والعنف والإرهاب ، ليتمكن خلال فترة من دحر الجماعات الإرهابية في العديد من المدن التي احتلتها .

وتبدو الرغبة الإنسانية لمعرفة المستقبل ظاهرة تأريخية عرفها الإنسان في مراحل تطوره المختلفة ، على أن هذه الرغبة لا تقتصر على الأفراد ، بل تشمل السلطة السياسية التي انتشرت في أروقتها محاولات استطلاع المستقبل وما يحمله من احتمالات النصر والهزيمة أو ما يدبره في الخفاء الخصوم السياسية (عبد الحي، د.ت.) .

وقد ظهر علم المستقبل الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة ، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال معين على غيره (المهدي، 2015)

ويعتقد أحد الباحثين (منصور، 2013) بأن ثمة أهمية للدراسات المستقبلية يمكن خلاصة أبرز محاورها في ما يلي :

1. تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة ، والقوى الدينامية المحكمة للأحداث .
2. تساعد الدراسات المستقبلية في التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها ، والتهيؤ لمواجهتها .
3. ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار ، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات ... وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل .

والذي تعتقده الباحثة بخصوص مستقبل الحشد في ظل الانتهاء من هزيمة الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم (داعش) أن الدور العسكري والأمني للحشد سيبقى مستمرا

وأعتقد أنه من الواجب على الحشد الشعبي بعد النصر المظفر الذي حققه أبناؤه المقاتلون وأنهوا التواجد العسكري لداعش في المدن العراقية ، أن يعدوا العدة و يبدأوا مرحلة مواجهة جديدة ، فلا يمكن أن يتناسوا الخطر الذي دفعوه والقرابين التي قدموها في سبيل صون أرض الوطن وشعبه ، وسيكون

لهذا الحشد دور فاعل في منع وقوع المؤامرة مرة أخرى وتكرار سيناريو احتلال داعش لأراض واسعة من العراق

فالحشد الشعبي ليس بالقوة العسكرية التي تقاتل وتتراجع إلى الثكنات ، بل الحشد مشروع استراتيجي يعمل على استقرار العراق وتحريره من الإرهاب الفكري والمسلح.

فالحشد الشعبي يبرز كمشروع وطني دعت إليه المرجعية الدينية ،من خلال طرح نفسه كمدافع عن أرض العراق وكرامة شعبه ، وقد أثبتت النجاحات العسكرية التي حققها في ساحات القتال لكل العراقيين مدى وطنيته وحرصه على وحدة البلاد وحفظ الأموال والأعراض والأنفس واستجابة لتوجيهات المرجعية ، والحرص على دماء العراقيين من دون أن يميز بينهم على أساس الدين أو المذهب أو العرق (الهاشمي، 2017) .

وفي ظل الأوضاع القائمة ، يبقى التهديد الإرهابي حاضرا كونه يتلقى الدعم من الدوائر الدولية والإقليمية التي تشعر بأن الحشد يشكل خطراً على مشاريعها وأهدافها ومصالحها في المنطقة .

فقد ارتكزت المعادلة الأمريكية في العراق على أساس وجود حلفاء وأعداء داخل وخارج العراق ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتوفيق بين مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها الاستراتيجيين – دول الخليج وإسرائيل وتركيا – في حين يتمثل الأعداء التقليديون للولايات المتحدة بإيران وسوريا والمقاومة الإسلامية بما فيها الحشد الشعبي (الجابري، د.ت.) .

وعلى هذا الأساس وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب لجعل العراق ساحته الكبرى في العالم، فظل الأمن والاستقرار في العراق مرتبكا ، بالرغم من جميع الجهود السياسية والأمنية التي بذلت من أجل احتواء الإرهاب ، وكان أكبر خرق أمني واجهه العراق سقوط مدينة الموصل بيد أرهابيي داعش في (10\6\2014م) .

وفي حديث سابق لعضو هيئة الرأي، القيادي في الحشد الشعبي (كريم النوري) قال:

(إن لداعش خلاياه النائمة التي ما زالت متواجدة وتبادر بين الحين والآخر إلى القيام بعمليات إرهابية تستدعي ضرورة التصدي لها من قبل الحشد الشعبي الذي يحتاج إلى فترة طويلة نسبياً لإخراج هذه الجماعة من دائرة التهديد) (النوري، 2017) .

وعليه ستبقى قوات الحشد الشعبي بمثابة القوة الضاربة التي تقف على أهبة الاستعداد على الدوام للتصدي للتهديدات والمخاطر الإرهابية أينما ظهرت في مختلف مدن العراق .

فالحشد الشعبي سيكون صمام الأمان على ضوء تصديه للإرهاب من جهة ، ومن جهة أخرى حمايته لكيان الدولة ونظامها السياسي ضد أي خطر يمكن أن تتعرض له .

وقد أثبت الحشد الشعبي أنه القوة الوحيدة – إلى جانب القوات المسلحة العراقية – القادرة على حفظ البلد وسلامته من تمدد داعش ، ولا سيما أنه يمتلك العقيدة الدينية الكافية التي استمدت زخمها من فتوى المرجعية الدينية ، فضلاً عن الخبرة الواسعة التي امتلكتها فصائل الحشد في حرب الشوارع ، يؤيد ذلك ما تحققه من انتصارات باهرة في كافة المناطق وبمدة قصيرة فاقت تصور حتى الولايات المتحدة الأمريكية .

والحشد الشعبي يمتلك الشرعية القانونية للقوات المسلحة، فقد جاء في قانون رقم (40) لسنة 2016 والذي أطلق عليه قانون هيأة الحشد الشعبي ما يلي (جريدة الوقائع العراقية، 2016):

المادة الأولى :

أولاً/ تكون هيأة الحشد الشعبي المعاد تشكيلها بموجب الأمر الديواني المرقم (91) في 24\2\2016م تشكيلاً يتمتع بالشخصية المعنوية ، ويعد جزءًا من القوات المسلحة العراقية ، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة .

ثانياً / يكون ما ورد من موارد الأمر الديواني (91) جزءًا من هذا القانون، وهي :

1. يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءًا من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة .
2. يتألف التشكيل من قيادة وهيأة أركان وصنوف وألوية مقاتلة .
3. يخضع هذا التشكيل ومنتسبوه للقوانين العسكرية النافذة من جميع النواحي .
4. يتم تكييف منتسبي ومسؤولي وآمري هذا التشكيل وفق السياقات العسكرية من تراتيبية ورواتب ومخصصات وعموم الحقوق والواجبات .

ما تجدر الإشارة إليه أن المادة الرابعة من قانون الحماية القانونية للحشد الشعبي الذي أقره البرلمان العراقي بتاريخ 26\11\2016م استناداً إلى أحكام البند من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005م تنص على ما يلي :

تخول فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي بموجب هذا القانون حق استخدام القوة اللازمة ، وكذلك تحرير المدن ، والقيام بكل ما يلزم لردع التهديدات الأمنية والإرهابية التي يتعرض لها العراق .

كما تلزم المادة الخامسة من القانون الحكومة العراقية ومجلس النواب بتهيئة مستلزمات واحتياجات تشكيلات الحشد الشعبي العسكرية وغيرها ، مما يتطلبه قيامها بأنشطتها الأمنية والعسكرية في حال وقوع التهديد الأمني للعراق أو ما يتطلبه بقاؤها في حالة الجهوزية التامة لردع تلك التهديدات .

وعلى هذا الأساس لا ترى الباحثة في الدعوات المحلية والإقليمية والدولية بحل تشكيلات الحشد الشعبي ، سوى خروج على القانون والشرعية من جهة ، ومحاولة الإبقاء على ديمومة التهديد الإرهابي بغية تحقيق مشاريع سلطوية على حساب الأمن والاستقرار .

الخلاصة

وتخلص الباحثة مما سبق في ضوء معطيات الواقع العراقي ومدى ارتباطه بالعامل الإقليمي والدولي ، أن ثمة أدوارًا للحشد الشعبي بغية الحفاظ على توازن القوى العسكرية والأمنية في المنطقة، والدور العسكري والأمني يتمثل في استمرار تتبع الجماعات الإرهابية التي تم توظيفها كأداة من أجل تحقيق مصالح وأهداف الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الحريصة على ضمان تدفق الضغط ، وضمان أمن اسرائيل وحليفاتها في منطقة الشرق الأوسط ، ولو عبر إشاعة الفوضى وتفكيك الدول وتفتيت المنطقة إلى كيانات متناحرة تحقق تلك الأغراض .

المصادر

1. ديوك، ديفيد. (2004). *أمريكا إسرائيل و11 أيلول 2001م* (سعد رستم، مترجم). عمان: دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع.
2. Freeman, J. R & ,.Goldstein, J. S .(1990) .*Three-way street: Strategic reciprocity in world politics*. University of Chicago Press.
3. عرابي، محمود. (1991). الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف. *الفكر الاستراتيجي العربي*، معهد الإنماء العربي، العدد 38.
4. حسين، خليل. (2006). *قضايا دولية معاصرة*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
5. مقلد، إسماعيل صبري. (1984). *الاستراتيجية في السياسة الدولية* (ط2). مؤسسة الأبحاث العربية.
6. Chandra .(1982) .*International politics*. New Delhi.
7. Gulick, E .(1955) .*Europe's classical balance of power*. Cornell University.
8. حسين، خليل. (2007). *مشروعية أعمال المقاومة في القانون الدولي الإنساني*. دراسة قدمت إلى مؤتمر دعم المقاومة، بيروت.
9. Bassiouni, C .(1975) .*International terrorism and political crimes*. Charles C Thomas Publisher.

10. *An overview of international terrorist organization*. (2003). Government Printing Office.
11. حريز، عبد الناصر. (1996). *الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
12. Reich, W. (1998). *Origins of terrorism: Psychologies, ideologies, theologies, states of mind*. Woodrow Wilson Center Press.
13. بن سليمان، عبد الرحمن. (2002). *نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
14. Schumacher, G. (2006). *A bloody business: America's war zone contractors and the occupation of Iraq*. Zenith Press.
15. هيكل، محمد حسنين. (2003). *الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق* (ط1). القاهرة: دار الشروق.
16. غانسر، دانييل. (د.ت.). *الجيوش السرية للناتو: عملية الخنجر والإرهاب في أوروبا الغربية*.
17. Walzer, M. (1992). *Just and unjust wars*. New York: Basic Books.
18. Mack, A. (1975). Why big nations lose small wars: The politics of asymmetric conflict.
19. Cronin, A. K. (2002). Behind terrorism: Globalization and international terrorism.
20. أزنغست، كارين، وأريغوين، إيفان م. (2013). *مبادئ العلاقات الدولية* (حسام الدين خضور، مترجم). دمشق: دار الفراقد للطبع والنشر والتوزيع.
21. بدوي، محمد طه. (2014). *مدخل إلى علم العلاقات الدولية* (ط1). بيروت: دار النهضة العربية.
22. صبحة، محمد ناجي. (2001). *حرب العصابات بين النظرية والتطبيق الفلسطيني*. سوريا: مؤسسة فلسطين للثقافة.
23. المقرن، عبد العزيز. (1245هـ). *معسكر البتار*، العدد الأول.
24. حسن، عمار علي. (د.ت.). حرب العصابات: تعريفها وأشكالها ومخططاتها. *مجلة درع الوطن*.
25. Cimbala, S. J. (2000). *Nuclear strategy in the twenty-first century*. Praeger Publishers.
26. Ford, M. P & ,.Opitz, M. F. (2001). *Reaching readers: Flexible and innovative strategies for guided reading*. Heinemann.
27. العبدوني، عبد العالي. (د.ت.). الحشد الشعبي كآلية فعالة لمواجهة الجيل الرابع من الحروب: مواجهة الإرهاب العابر للحدود أنموذجاً في مواجهة داعش.
28. عبد الرزاق، إياد. (2016). *النزاع المسلح الدائر في العراق بين القوات الحكومية وتنظيم داعش: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني* [رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا].

29. حيدر، محمود. (2009). *لاهوت الغلبة: التأسيس الديني للفلسفة السياسية الأمريكية* (ط1). دار الفارابي ومركز دلتا للصحافة والأبحاث.
30. تشومسكي، نعوم. (2003). *الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية* (ط1). دمشق: دار الكتاب العربي، نينوى للدراسات.
31. حسين، عدي فالح. (2015). الحشد الشعبي ورهانات إسقاط العملية السياسية في العراق: الخيار الناتج. *مجلة دراسات إسلامية*، العدد 8.
32. قناة العالم الفضائية. (د.ت.). الموقع الإلكتروني لقناة العالم الفضائية.
33. قناة العالم الفضائية. (د.ت.). الموقع الإلكتروني لقناة العالم الفضائية.
34. وكالة التفسير نيوز. (د.ت.). الموقع الإلكتروني لوكالة التفسير نيوز.
35. صحيفة المراقب العراقي. (د.ت.). الموقع الإلكتروني لصحيفة المراقب العراقي.
36. عبد الحي، وليد. (د.ت.). الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية. موقع بحوث.
37. المهدي، مالك عبد الله. (2015). ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية. ورقة بحثية، ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، الخرطوم.
38. منصور، محمد إبراهيم. (2013). الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً. *مجلة المستقبل*، مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، العدد 132.
39. الهاشمي، واثق. (2017). أداء الحشد الشعبي. *صحيفة المواطن*، العدد 387.
40. الجابري، محمد سامي. (د.ت.). *المشروع الأمريكي في العراق*.
41. النوري، كريم. (2017). مقابلة أجرتها الباحثة مع القيادي في الحشد الشعبي كريم النوري.
42. جريدة الوقائع العراقية. (2016). العدد 4429 بتاريخ 2016/12/26.

([1])الموقع الإلكتروني لصحيفة المراقب العراقي http://www.almuraqeb-aliraqi-org